الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الخميس 06 أفريل 2023

الوزير الأول

الشعب
ech-chaab

الحكومة تدرس مراسيم تنفيذية وملفات هامة

تفعيل الرقمنة وتنمية المقاولاتية بمساعدة الشباب في التشغيل

- تنظيم «الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي» لضبط النشاطات الاقتصادية
- الترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات عبر بلدان إفريقية
- تأمين تموين السوق الوطنية بالغاز الطبيعي والحفاظ على مستوى التصدير
- عصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز

ترأس الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أمس الأربعاء، اجتماعا للحكومة، انعقد بقصر الحكومة.

في مجال التعليم العالي:

استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشروعي إنشاء مدرستين وطنيتين عليين، ويتعلق الأمر بمشروعي إنشاء المدرسة الوطنية العليا في علم النانو وتكنولوجيا النانو والمدرسة الوطنية العليا لتكنولوجيا النظم المستقلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء هاتين المدرستين في تطوير وعصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز في مجال التكوين العالي، وذلك من خلال إنشاء هاتين المدرستين اللتين تقدمان تكوينا عاليا ذا طابع متعدد القطاعات.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

الحكومة تدرس 3 مشاريع مراسيم وتستمع لـ3 عروض

وكالة وطنية للمقاول الذاتي وخطة لترويج المنتوج الوطني قريبا

3 «

» تشجيع التشغيل الذاتي لدى الشباب وإدماجهم في الاقتصاد الرسمي

» إنشاء مدرستين عليين في تكنولوجيا النانو وتكنولوجيا النظم المستقلة

الحكومة تدرس 3 مشاريع مراسيم وتستمع لـ3 عروض

وكالة وطنية للمقاول الذاتي و خطة لترويج المنتوج الوطني قريبا

■ تشجيع التشغيل الذاتي لدى الشباب وإدماجهم في الاقتصاد الرسمي ■ تأمين تموين السوق الوطنية بالغاز مع تلبية الطلبات الخارجية ■ إنشاء مدرستين عليين في تكنولوجيا النانو وتكنولوجيا النظم المستقلّة

درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي أمس، برئاسة الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، 3 مشاريع نصوص جديدة و3 عروض لمشاريع حيوية تخص قطاعات المؤسسات الناشئة، التجارة، الطاقة والتعليم العالي.

محمد . ب

أشار بيان لمصالح الوزير الأول، إلى أن الحكومة درست في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة 3 مشاريع مراسيم تنفيذية، قدّمها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، حيث يحدد النص الأول تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، بينما يضبط النص الثاني قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ويتعلق النص الثالث بنموذج بطاقة المقاول الذاتي.

وتندرج مشاريع هذه المراسيم التنفيذية. وفقا للبيان. في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 22 - 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

ويهدف مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى "الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي" وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، حيث يرمي إنشاء هذه الوكالة إلى الإسهام في ضبط النشاطات الإقتصادية الجديدة، لاسيما في مجال الرقمنة وتنمية روح المقاولاتية من خلال تسهيل ولوج الشباب إلى التشغيل الذاتي والتشجيع على إدماجهم في الاقتصاد الرسمي. وتكلّف الوكالة بوضع السجل الوطني للمقاول الذاتي وتسييره من خلال منصة التسجيل الإلكترونية المنشأة لهذا الغرض.

أما مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، فيهدف إلى إنشاء لجنة نشاطات المقاول الذاتي لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، تكلّف بتسيير قائمة النشاطات قصد إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات، فيما يخص النشاطات الفردية القابلة للاستفادة من هذا القانون الأساسي، مع الإشارة إلى أن التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، يتم من خلال منصة رقمية للربط البيني تسمح بإصدار بطاقة المقاول الذاتي وتحمل رقم تسجيل وطني وحيد.

أما مشروع المرسوم التنفيذي الثالث، فهو يحدد نموذج بطاقة المقاول الذاتي التي تنجز إلكترونيا طبقا للمقاييس التقنية المعمول بها.

بعدها استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ووزير التجارة وترقية الصادرات، حول انتشار الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في الخارج، حيث سيتم تكليف ممثليات الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير أساسا كمرحلة أولى، بالترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات في بعض البلدان الإفريقية.

كما استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير الطاقة والمناجم، حول آفاق تطوير الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي، حيث أبرز الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل ضمان وتيرة إنتاج من شأنها تأمين تموين السوق الوطنية بالغاز الطبيعي والحفاظ على مستوى تصدير يسمح بتلبية الطلبات الخارجية.

كما استعرضت الحكومة مشروعي إنشاء مدرستين (2) وطنيتين عليتين، حيث قدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، العرضين المتعلقين بمشروعي إنشاء المدرسة الوطنية العليا في علم النانو وتكنولوجيا النانو والمدرسة الوطنية العليا لتكنولوجيا النظم المستقلّة.

النصر
ANNASR
يومية كل القطر

في عرض درسته الحكومة خلال اجتماعها أمس

إنشـــاء مدرستين عليتين في علـــم النانـــو و تكنولوجيـــا النظم المستقلـــة

درست الحكومة، أمس الأربعاء، عرضا حول مشروعي إنشاء مدرستين وطنيتين عليتين، المدرسة الوطنية العليا في علم النانو وتكنولوجيا النانو، والمدرسة الوطنية العليا لتكنولوجيا النظم المستقلة، بهدف تطوير وعصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز في مجال التكوين العالي.

ودرست الحكومة في الاجتماع الذي ترأسه الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان مشاريع مراسيم تنفيذية كما قدمت عروضا تخص عدة قطاعات، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول.

في مجال التعليم العالي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشروعي إنشاء مدرستين وطنيتين عليتين.

ويتعلق الأمر بمشروعي إنشاء المدرسة الوطنية العليا في علم النانو وتكنولوجيا النانو والمدرسة الوطنية العليا لتكنولوجيا النظم المستقلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء هاتين المدرستين في تطوير وعصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز في مجال التكوين العالي، وذلك من خلال إنشاء هاتين المدرستين اللتين تقدمان تكوينا عاليا ذا طابع متعدد القطاعات».

إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، درست الحكومة ثلاثة مشاريع مراسيم تنفيذية قدمها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تحدد: (1) تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، (2) قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، (3) نموذج بطاقة المقاول الذاتي.

وتندرج مشاريع هذه المراسيم التنفيذية في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 22 - 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

وهكذا، فإن مشروع المرسوم التنفيذي الأول، المحدد لتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، يهدف إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تسمى «الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي» وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء هذه الوكالة يرمي إلى الإسهام في ضبط النشاطات الاقتصادية الجديدة لاسيما في مجال الرقمنة وتنمية روح المقاولاتية من خلال تسهيل ولوج الشباب إلى التشغيل الذاتي والتشجيع على إدماجهم في الاقتصاد الرسمي. وتكلف لاسيما بوضع السجل الوطني للمقاول الذاتي وتسييره من خلال منصة التسجيل الإلكترونية المنشأة لهذا الغرض.

أما مشروع المرسوم التنفيذي الثاني المحدد لقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، فيهدف إلى إنشاء لجنة نشاطات المقاول الذاتي لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، تكلف بتسيير قائمة النشاطات قصد إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات فيما يخص النشاطات الفردية القابلة للاستفادة من هذا القانون الأساسي.

وجدير بالذكر أن التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي يتم من خلال منصة رقمية للربط البيني تسمح بإصدار بطاقة المقاول الذاتي وتحمل رقم تسجيل وطني وحيد.

وأخيرا، يرمي مشروع المرسوم التنفيذي الثالث إلى تحديد نموذج بطاقة المقاول الذاتي التي تنجز إلكترونيا طبقا للمقاييس التقنية المعمول بها.

تكليف الجزائرية للمعارض و التصدير بالترويج للمنتوج الوطني

وفي مجال التجارة وترقية الصادرات، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ووزير التجارة وترقية الصادرات حول انتشار الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في الخارج. وفي هذا الصدد، ستكلف ممثليات الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، أساسا، كمرحلة أولى، بالترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات في بعض البلدان الإفريقية.

عرض حول آفاق تطوير الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي

أما في مجال الطاقة، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الطاقة والمناجم حول آفاق تطوير الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي. في هذا الصدد، تم تقديم عرض تقييمي حول استغلال الغاز الطبيعي في الجزائر يبرز الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل ضمان وتيرة إنتاج من شأنها تأمين تموين السوق الوطنية بالغاز الطبيعي والحفاظ على مستوى تصدير يسمح بتلبية الطلبات الخارجية.

ق.و

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

اجتماع الحكومة يدرس المشروعين

إنشاء مدرستين لتكنولوجيا النانو والنظم المستقلة

فاتح. ع

قدّم وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، الأربعاء، عرضا حول مشروعي إنشاء مدرستين وطنيتين عليتين في علم النانو وتكنولوجيا النانو والنظم المستقلة.

وحسب بيان للوزارة الأولى فإنّ الهدف الرئيسي لإنشاء هاتين المدرستين يتمثل في تطوير وعصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز في مجال التكوين العالي، وذلك من خلال إنشاء هاتين المدرستين اللتين تقدمان تكوينا عاليا ذا طابع متعدد القطاعات.

كما درست الحكومة ثلاثة مشاريع مراسيم تنفيذية، قدّمها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تحدّد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، كيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ونموذج بطاقة المقاول الذاتي.

وحسب البيان، تندرج مشاريع هذه المراسيم التنفيذية في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 22 ـ 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

كما استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ووزير التجارة وترقية الصادرات حول انتشار الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في الخارج.

وفي هذا الصدد، ستُكلف ممثليات الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، أساسا، كمرحلة أولى، بالترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات في بعض البلدان الإفريقية.

الفجر

الحكومة تقرر خلال اجتماعها الأسبوعي برئاسة الوزير الأول:

تكليف "صافكس" بالترويج للمنتوج الوطني خارج المحروقات كمرحلة اولى

■ تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول ودراسة أفاق تعزيز انتاج الغاز

■ إنشاء مدرسة وطنية عليا في علم وتكنولوجيا النانو وأخرى لتكنولوجيا النظم المستقلة

ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، أمس الأربعاء، اجتماعا للحكومة، خصص لدراسة مشاريع مرتبطة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة منها تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي الى جانب مشاريع في قطاعات التعليم العالي والطاقة والتجارة حيث تقرر تكليف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير بالترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات كمرحلة اولى .

■ رضوان.م

■ وقد درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ثلاثة مشاريع مراسيم تنفيذية، قدّمها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تحدّد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، وقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، الى جانب نموذج بطاقة المقاول الذاتي.

وتندرج مشاريع هذه المراسيم التنفيذية في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 22 ـ 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي وهكذا، فإن مشروع المرسوم التنفيذي الأول، المحدد لتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، يهدف إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تسمى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة وتجدر الإشارة إلى أنّ إنشاء هذه الوكالة يرمي إلى الإسهام في ضبط النشاطات الإقتصادية الجديدة لاسيما في مجال الرقمنة وتنمية روح المقاولاتية من خلال تسهيل ولوج الشباب إلى التشغيل الذاتي والتشجيع على إدماجهم في الاقتصاد الرسمي. وتكلّف لاسيما بوضع السجل الوطني للمقاول الذاتي وتسييره من خلال منصة التسجيل الإلكترونية المنشأة لهذا الغرض.

أما مشروع المرسوم التنفيذي الثاني المحدّد لقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، فيهدف إلى إنشاء لجنة نشاطات المقاول الذاتي لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، تكلّف بتسيير قائمة النشاطات قصد إبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات فيما يخص النشاطات الفردية القابلة للاستفادة من هذا القانون الأساسي.

وجدير بالذكر أنّ التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي يتم من خلال منصة رقمية للربط البيني تسمح بإصدار بطاقة المقاول الذاتي وتحمل رقم تسجيل وطني وحيد ويرمي مشروع المرسوم التنفيذي الثالث إلى تحديد نموذج بطاقة المقاول الذاتي التي تنجز إلكترونيا طبقا للمقاييس التقنية الممول بها.

وفي مجال التجارة وترقية الصادرات، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ووزير التجارة وترقية لصادرات حول انتشار الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في الخارج وفي هذا الصدد، ستُكلف ممثليات الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، أساسا، كمرحلة أولى، بالترويج للمنتوج الوطني والصادرات خارج المحروقات في بعض البلدان الإفريقية.

أما في مجال الطاقة، استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير الطاقة والمناجم حول آفاق تطوير الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي في هذا الصّدد، تم تقديم عرض تقييمي حول استغلال الغاز الطبيعي في الجزائر، يبرز الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل ضمان وتيرة إنتاج من شأنها تأمين تموين السوق الوطنية بالغاز الطبيعي والحفاظ على مستوى تصدير يسمح بتلبية الطلبات الخارجية.

وأخيرا، وفي مجال التعليم العالي استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشروعي إنشاء مدرستين وطنيتين عليين. ويتعلق الأمر بمشروعي إنشاء المدرسة الوطنية العليا في علم النانو وتكنولوجيا النانو والمدرسة الوطنية العليا لتكنولوجيا النظم المستقلة ويتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء هاتين المدرستين في تطوير وعصرنة القطب التكنولوجي لسيدي عبد الله والارتقاء به إلى مصف قطب امتياز في مجال التكوين العالي، وذلك من خلال إنشاء هاتين المدرستين اللتين تقدمان تكوينا عاليا ذا طابع متعدد القطاعات.

EL MOUDJAHID

RÉUNION DU GOUVERNEMENT

NANOTECHNOLOGIE ET SYSTÈMES AUTONOMES

PROJET DE DEUX ÉCOLES SUPÉRIEURES

Le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, a présidé, hier, une réunion du gouvernement, qui a été consacrée à l'examen de projets de décrets exécutifs et la présentation de communications concernant plusieurs secteurs, a indiqué un communiqué des services du Premier ministre, dont voici le texte intégral :

■ **Développer et moderniser le pôle technologique de Sidi Abdallah et le hisser au rang de pôle d'excellence**

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR : Projets de création de deux écoles nationales supérieures

Le Gouvernement a entendu une communication du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique sur les projets de création de deux écoles nationales supérieures.

Il s'agit ainsi des projets de création de l'École nationale supérieure de la nano et nanotechnologie, et de l'École nationale supérieure de la technologie des systèmes autonomes.

L'objectif principal est de développer et de moderniser le pôle technologique de Sidi Abdallah et de le hisser au rang de pôle d'excellence en matière de formation supérieure, et ce par la création de ces écoles ayant une vocation de formation de haute qualification à caractère multisectoriel.»

Horizons

RÉUNION DE GOUVERNEMENT

Start-up, commerce, énergie et enseignement supérieur à l'ordre du jour

LE PREMIER MINISTRE, AÏMENE BENABDERRAHMANE, a présidé, hier, une réunion de gouvernement consacrée à l'examen de dossiers liés aux secteurs des start-up, du commerce, de l'énergie et de l'enseignement, a indiqué un communiqué des services du Premier ministre.

ORGANISATION DE L'AGENCE NATIONALE DE L'AUTO-ENTREPRENEUR

Le gouvernement a examiné trois projets de décrets exécutifs présentés par le ministre de l'Economie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, fixant : (i) - l'organisation et le fonctionnement de l'Agence nationale de l'auto-entrepreneur, (ii) - la liste des activités éligibles au statut de l'auto-entrepreneur et les modalités d'inscription au registre national de l'auto-entrepreneur et (iii)- le modèle de la carte de l'auto-entrepreneur. Ces projets de décrets exécutifs s'inscrivent dans le cadre de la mise œuvre des dispositions de la loi n°22-23 du 18 décembre 2022 portant statut de l'auto-entrepreneur.

Ainsi, le premier projet de décret exécutif fixant l'organisation et le fonctionnement de l'Agence nationale de l'auto-entrepreneur a pour objet de créer un établissement public à caractère administratif dénommé «Agence nationale de l'auto-entrepreneur », placée sous la tutelle du ministre chargé des Start-up. La création de cette Agence vise à contribuer à la régulation des nouvelles activités économiques, notamment dans le numérique, et à développer l'esprit entrepreneurial en facilitant l'accès des jeunes à l'auto-emploi et en favorisant leur intégration dans l'économie formelle. Elle sera notamment chargée de la mise en place et de la gestion du registre national de l'auto-entrepreneur à travers la plateforme électronique d'inscription créée à cet effet.

Le deuxième projet de décret exécutif fixant la liste des activités éligibles au statut de l'auto-entrepreneur et les modalités d'inscription au registre national de l'auto-entrepreneur a pour objet la création, auprès de l'Agence nationale de l'auto-entrepreneur, du comité des activités de l'auto-entrepreneur chargé de la gestion de la liste des activités afin d'émettre un avis et de formuler des propositions et des recommandations concernant les activités individuelles éligibles. L'inscription au registre national de l'auto-entrepreneur s'opère à travers une plateforme numérique interopérable permettant la délivrance d'une carte d'auto-entrepreneur portant un numéro d'immatriculation national unique. Enfin, le troisième projet de décret exécutif vise à fixer le modèle de la carte de l'auto-entrepreneur qui est confectionnée électroniquement conformément aux normes techniques en vigueur.

DÉPLOIEMENT DE LA SAFEX À L'ÉTRANGER

Le gouvernement a entendu une communication commune présentée par le ministre des Affaires étrangères et de la Communauté nationale à l'étranger et le ministre du Commerce et de la Promotion des exportations sur le déploiement de la Société algérienne des foires et exportations (Safex) à l'étranger. Les représentations de la Safex auront pour mission essentielle, dans une première étape, la promotion du produit national et des exportations hors hydrocarbures dans certains pays africains.

GARANTIR LA SÉCURITÉ DES APPROVISIONNEMENTS EN GAZ NATUREL

Le gouvernement a entendu une communication du ministre de l'Energie et des Mines relative aux perspectives de développement de la production nationale gazière. A ce titre, une rétrospective sur l'exploitation du gaz naturel en Algérie a été présentée, ayant mis en exergue les efforts consentis par l'Etat pour assurer un rythme de production garantissant la sécurité des approvisionnements du marché national en gaz naturel et de maintenir un niveau d'exportation permettant la satisfaction des demandes extérieures.

CRÉATION DE DEUX ÉCOLES SUPÉRIEURES

Le gouvernement a entendu une communication du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique sur les projets de création de deux écoles nationales supérieures. Il s'agit ainsi des projets de création de l'école nationale supérieure de la nano et nanotechnologie et de l'école nationale supérieure de la technologie des systèmes autonomes.

L'objectif principal est de développer et moderniser le pôle technologique de Sidi Abdallah et le hisser au rang de pôle d'excellence en matière de formation supérieure, et ce, par la création de ces écoles ayant une vocation de formation de haute qualification à caractère multisectoriel.

نشاطات الوزير

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تم إطلاقهما ضمن مساعي تحقيق الأمن الصحي

قاعدتا بيانات لاستغلال النباتات الطبية والتنوع البحري

أشرف كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فازية دحلب، مساء أول أمس بالعاصمة، على إطلاق قاعدتي بيانات تخصان استغلال النباتات الطبية والتنوع البيئي البحري.

م .ي

قال بداري، لدى إشرافه على إطلاق المنصتين إنهما " تصبان في إطار تحقيق الأمن الصحي والغذائي"، حيث تضم قاعدة البيانات الأولى التي تم وضعها تحت تصرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 1004 نوع نباتي يستخرج منها 16 ألف مركب عضوي، وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على الصناعة الصيدلانية بشكل يساعد على تحقيق الأمن الصحي من خلال بلوغ الاكتفاء الذاتي.

وأشار الوزير بخصوص قاعدة بيانات التنوع البيئي البحري، إلى أنها ستوضع تحت تصرف وزارة البيئة بغية استغلالها صناعيا وغذائيا في إطار صحة المواطن والبيئة.

وقال علي عون وزير الصناعة والصناعة الصيدلانية، من جهته إن المنصة المخصصة للنباتات الطبية كانت بمثابة حلم قبل سنتين، مؤكدا أن المخابر الوطنية لها القدرة لإعداد دراسات فعالة واستخراج المواد.

وكشف عون عن الانطلاق قريبا رفقة وزارة التعليم العالي في إحصاء الأعشاب الطبية التي لها القدرة على تطوير الصناعة الصيدلانية في الجزائر، مشيرا إلى الإمكانيات المالية والمادية التي تتطلبها هذه العملية.

وأضافت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فازية دحلب أن الخطوة تهدف للنهوض بإنتاج النباتات الطبية لأهميتها في الاقتصاد الوطني في ظل زيادة الطلب عليها عالميا نظرا لاستخداماتها المتعددة سيما في الصناعة الصيدلانية وكذا التجميل والعطور.

ودعت وزيرة البيئة المتعاملين وأرباب الشركات المتخصصة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل للاستفادة من الدراسات المعدة على مستوى الجامعات ومراكز البحث تثمينا للبحث العلمي.

كما تم بالمناسبة إعطاء إشارة انطلاق الأنشطة البحثية حول النباتات الطبية على مستوى ولاية تيسمسيلت لما تزخر به من تنوع بيئي وبيولوجي سيما على مستوى الحظيرة الوطنية "ثنية الحد"، في انتظار تقييم العملية في غضون 6 أشهر. كما تم بالمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والبيئة والطاقات المتجددة لبعث أسس التعاون الثنائي ووضع برامج البحث العلمي المتعلقة بمجالات البيئة والطاقات المتجددة حيز التنفيذ.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

اتفاقية بين التعليم العالي، البيئة والصناعة والصناعات الصيدلانية

قاعدة بيانات لنباتات طبية وأخرى للتنوع البيولوجي

● وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحت تصرف وزارتي الصناعة والإنتاج الصيدلاني والبيئة، قاعدة بيانات خاصة بنباتات طبية وأخرى خاصة بالتنوع البيولوجي، قام بها باحثين يعملون في مخابر تابعة لوزارة التعليم العالي ستكون بمثابة دليل يعتمد عليها في مختلف المشاريع مستقبلا.

التعاون بين الوزارات الثلاث جاء عبر إبرام اتفاقيات أشرف عليها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بمقر الوزارة رفقة وزيرة البيئة، فاضية دحلب، ووزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون، أول أمس، قضت باستغلال وحماية الثروة النباتية والبحرية في مختلف المجالات.

تم عرض وتسليم قواعد بيانات ومنصات مطوّرة من طرف باحثين في مجالي النباتات الطبية والتنوع البيولوجي في الجزائر، ووضعها تحت تصرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة من جهة، وعرض قاعدة بيانات للنباتات الطبية ووضعها تحت تصرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، ونظرا للتنوع النباتي والبيولوجي الذي تزخر به المحمية الوطنية ثنية الحد ولاية تيسمسيلت، تم إطلاق أنشطة بحثية حول النباتات الطبية المتواجدة بهذه المنطقة.

رشيدة دبوب

صَوْتُ الأحرار
SAWT AL-AHRAR

لتحقيق الأمن الصحي والغذائي

إطلاق قاعدتي بيانات لاستغلال النباتات الطبية والتنوع البحري

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، رفقة وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، علي عون، ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فازية دحلب، على إطلاق قاعدتي بيانات تخصان استغلال النباتات الطبية والتنوع البيئي البحري.

ريمة. ب

و لدى إشرافه على إطلاق المنصتين، أوضح بداري أن »هاتين المنصتين تصبان في إطار تحقيق الأمن الصحي والغذائي«، حيث تضم قاعدة البيانات الأولى التي تم وضعها تحت تصرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني 1004 نوع نباتي يستخرج منها 16 ألف مركب عضوي، وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على الصناعة الصيدلانية بشكل يساعد على تحقيق الأمن الصحي من خلال بلوغ الاكتفاء الذاتي.
أما بخصوص قاعدة بيانات التنوع البيني البحري، فأشار الوزير إلى أنها ستوضع تحت تصرف وزارة البيئة بغية استغلالها صناعيا وغذائيا في إطار صحة المواطن والبيئة.

بدوره، قال عون أن المنصة المخصصة للنباتات الطبية كانت بمثابة حلم قبل سنتين، مؤكدا أن المخابر الوطنية لها القدرة لإعداد دراسات فعالة واستخراج المواد.
كما كشف الوزير عن الانطلاق قريبا رفقة وزارة التعليم العالي في إحصاء الأعشاب الطبية التي لها القدرة على تطوير الصناعة الصيدلانية في الجزائر، مشيرا إلى الإمكانيات المالية والمادية التي تتطلبها هذه العملية.
من جهتها، أضافت دحلب أن الخطوة تهدف للنهوض بإنتاج النباتات الطبية لأهميتها في الاقتصاد في ظل زيادة الطلب عليها عالميا نظرا لاستخداماتها المتعددة سيما في الصناعة الصيدلانية وكذا التجميل والعطور.
ودعت وزيرة البيئة المتعاملين وأرباب الشركات المتخصصة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل للاستفادة من الدراسات المعدة على مستوى الجامعات ومراكز البحث تثمينا للبحث العلمي.
من جهة ثانية، تم إعطاء إشارة انطلاق الأنشطة البحثية حول النباتات الطبية على مستوى ولاية تيسمسيلت لما تزخر به من تنوع بيني وبيولوجي سيما على مستوى الحظيرة الوطنية »ثنية الحد«، في انتظار تقييم العملية في غضون 6 أشهر.
كما تم بالمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبيئة والطاقات المتجددة لبعث أسس التعاون الثنائي ووضع برامج البحث العلمي المتعلقة بمجالات البيئة والطاقات المتجددة حيز التنفيذ.

الفجر

بداري يشرف على إطلاق قاعدتي بيانات لاستغلال النباتات الطبية والتنوع البحري

إحصاء الأعشاب الطبية لتطوير الصناعة الصيدلانية في الجزائر

■ وضع برامج البحث العلمي المتعلقة بمجالات البيئة والطاقات المتجددة حيز التنفيذ

■ أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالجزائر العاصمة، رفقة وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، علي عون، ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فازية دحلب، على إطلاق قاعدتي بيانات تخصان استغلال النباتات الطبية والتنوع البيئي البحري.

ولدى إشرافه على إطلاق المنصتين، أوضح بداري أن "هاتين المنصتين تصبان في إطار تحقيق الأمن الصحي والغذائي"، حيث تضم قاعدة البيانات الأولى التي تم وضعها تحت تصرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني 1004 نوع نباتي يستخرج منها 16 ألف مركب عضوي، وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على الصناعة الصيدلانية بشكل يساعد على تحقيق الأمن الصحي من خلال بلوغ الاكتفاء الذاتي.

أما بخصوص قاعدة بيانات التنوع البيئي البحري، فأشار الوزير إلى أنها ستوضع تحت تصرف وزارة البيئة بغية استغلالها صناعيا وغذائيا في إطار صحة المواطن والبيئة.

بدوره، قال عون أن المنصة المخصصة للنباتات الطبية كانت بمثابة حلم قبل سنتين، مؤكدا أن المخابر الوطنية لها القدرة لإعداد دراسات فعالة واستخراج المواد.

كما كشف السيد الوزير عن الانطلاق قريبا رفقة وزارة التعليم العالي في إحصاء الأعشاب الطبية التي لها القدرة على تطوير الصناعة الصيدلانية في الجزائر، مشيرا إلى الإمكانيات المالية والمادية التي تتطلبها هذه العملية.

من جهتها، أضافت السيدة دحلب أن الخطوة تهدف للنهوض بإنتاج النباتات الطبية لأهميتها في الاقتصاد في ظل زيادة الطلب عليها عالميا نظرا لاستخداماتها المتعددة سيما في الصناعة الصيدلانية وكذا التجميل والعطور.

ودعت وزيرة البيئة المتعاملين وأرباب الشركات المتخصصة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل للاستفادة من الدراسات المعدة على مستوى الجامعات ومراكز البحث تثمينا للبحث العلمي.

من جهة ثانية، تم إعطاء إشارة انطلاق الأنشطة البحثية حول النباتات الطبية على مستوى ولاية تيسمسيلت لما تزخر به من تنوع بيئي وبيولوجي سيما على مستوى الحظيرة الوطنية "ثنية الحد"، في انتظار تقييم العملية في غضون 6 أشهر.

كما تم بالمناسبة توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبيئة والطاقات المتجددة لبعث أسس التعاون الثنائي ووضع برامج البحث العلمي المتعلقة بمجالات البيئة والطاقات المتجددة حيز التنفيذ. ■ ح.ن

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

وزارة التعليم العالي أبرمت عدة اتفاقيات لهذا الغرض

تفعيل المخابر الجامعية للانخراط في المحيط الاقتصادي والاجتماعي

تواصل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجيتها الرامية إلى تقريب الجامعة من المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أبرمت مؤخرا عدة اتفاقيات شراكة بين مخابر جزائرية وعدة وزارات وحتى مؤسسات اقتصادية. من أجل تجسيد تلك الأبحاث في مشاريع حقيقية بعد ما كانت حبيسة أدراج الجامعة طيلة سنوات.

وفي إطار استراتيجيتها الرامية لتقريب الجامعة من المحيط الاجتماعي، عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منذ بداية الموسم الجامعي الجاري على إبرام عدة اتفاقيات شراكة لتفعيل مخابر ووحدات ومراكز البحث التي ظلت لسنوات تعاني الركود.

وأبرمت حوالي 16 اتفاقية مع وزارة الصناعة شهر جانفي الفارط وعدة مراكز بحث ومكتب دراسات جامعي والمؤسستين العموميتين الاقتصاديتين "فيروفيال" و"سيتال"، وقبلها اتفاقية مع مخابر بحث ووزارة الصناعة الصيدلانية من أجل تكريس مبدأ الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتثمين مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي سياق ذي صلة، أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، الثلاثاء، على توقيع اتفاقية تعاون مع وزير الصناعة الصيدلانية علي عون ووزيرة البيئة، تثمينا لنتائج البحث المتعلقة باستغلال وحماية الثروة النباتية والبحرية في مختلف المجالات، إذ تم عرض وتسليم قواعد بيانات ومنصات مطورة من طرف باحثين في مجالي النباتات الطبية والتنوع البيولوجي في الجزائر، ووضعها تحت تصرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة من جهة، وعرض قاعدة بيانات للنباتات الطبية ووضعها تحت تصرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

وتعكس هذه الاتفاقيات، توجه الوزارة لتقريب الجامعة من المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال إعادة الاعتبار لقطاع البحث العلمي ومخابر البحث الجامعية.

وفي السياق، أكد أستاذ التعليم العالي بجامعة المسيلة، محمد دحماني، في تصريح لـ"الشروق"، بأن إعادة تفعيل مخابر البحث ومراكز البحث يدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لوزير القطاع الذي آمن بالدور المحوري للجامعة كمحرك للاقتصاد الوطني.

وأضاف المتحدث ذاته بأن إبرام هذه الاتفاقيات يدخل في إطار تحسين وتطوير جودة التعليم العالي في الجزائر من خلال إعادة النظر في دور المخابر وانخراطها في مسار التنمية المحلية، مشيرا إلى أن استغلال المعطيات والبيانات المقدمة في إطار البحث العلمي سيمكن المؤسسات الاقتصادية من إيجاد حلول لمشكلاتها، وأن الوزارة تسعى لذلك من خلال إيلائها أهمية كبرى لمراكز البحث الجامعية ودعمها للانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

■ إلهام بوثلجي

Horizons

VALORISATION DES PLANTES MÉDICINALES

Tissemsilt, wilaya pilote

Le lancement officiel des activités de recherche sur les plantes médicinales au niveau de la wilaya de Tissemsilt a été donné mardi dernier, conjointement par les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, de l'Industrie et de la Production pharmaceutique et de l'Environnement et des Energies renouvelables. Ce projet vise à valoriser la biodiversité floristique et écologique de la région dans le but de produire des médicaments afin de couvrir les besoins du marché national.

Un projet d'envergure nationale où plusieurs équipes de recherche, laboratoires et partenaires sont impliqués afin de permettre un travail commun. Parmi ces derniers, le Centre de recherche scientifique et technique en analyses physico-chimiques (Crapc) chargé de coordonner et de chapeauter les activités de recherche sur le terrain.

Le chercheur permanent et chef d'équipe au niveau de la division santé au sein du Crapc, le Dr Bouhenna Mustapha Mounir, explique que cette wilaya a été choisie pour sa diversité floristique et écologique vu qu'elle abrite une réserve naturelle classée

en tant que parc national, celui de Theniet El Hed. «Notre but est de valoriser et protéger cette diversité, car il existe beaucoup d'espèces endémiques et menacées», indique le chercheur. Relevant que la population locale utilise d'une manière anarchique et non réglementée certaines plantes médicinales que cela soit à des fins artisanales ou autres, le Dr Bouhenna poursuit que la priorité est de dresser un état des lieux afin de bien évaluer la situation.

Ainsi, il est question d'identifier les espèces présentes, de les répertorier et cartographier avant de commencer leur sélection et la caractérisation biochimique de leurs principes actifs en vue de leur extraction et production à grande échelle dans le futur. Il s'agira aussi de s'assurer de leurs vertus thérapeutiques et tester leur innocuité, stabilité et leur potentiel en tant que principe actif reproduisible et stable à grande échelle. «Des études individuelles ont déjà été réalisées par le passé. Celles-ci seront plus globales et réuniront de nombreux partenaires qui, forts de leur expérience et mettant à contribution leurs moyens, permettront une avancée significative des recherches», souligne-t-il.

Le Crapc, la Direction générale des forêts, l'Institut national de la recherche agronomique, l'Institut national de protection des végétaux mais aussi des groupements pharmaceutiques tels que Saidal sont tant de partenaires impliqués dans ce projet dont les premiers résultats sont prévus pour dans six mois. «Nous avons mis en place un échéancier semestriel afin de pouvoir évaluer l'avancée des travaux sur le terrain», annonce Bouhenna qui souligne l'importance et l'urgence de mener ces travaux vu que certaines espèces sont menacées.

Il lance, à cet effet, un appel afin d'avoir un soutien, qu'il soit matériel ou humain, dans le but de permettre une évolution positive de la situation. «Nous possédons les capacités et aptitudes nécessaires.

Nous espérons un engagement de la part de la sphère scientifique et des facilitations sur le terrain concernant les autorisations d'accès et autres démarches que nous entamerons», conclut le scientifique.

■ Sarra Chaoui

El Watan

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Deux bases de données des plantes médicinales lancées

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a procédé, mardi à Alger, en compagnie du ministre de l'Industrie et de la Production pharmaceutique, Ali Aoun, et la ministre de l'Environnement et des Energies renouvelables, Fazia Dahleb, au lancement de deux bases de données sur l'exploitation des plantes médicinales et la biodiversité marine. A cette occasion, M. Baddari a précisé que «ces deux plateformes s'inscrivent dans le cadre de la réalisation de la sécurité sanitaire et alimentaire». La première base de données mise à la disposition du ministère de l'Industrie et de la Production pharmaceutique compte 1004 espèces végétales à partir desquelles 16 000 composés organiques sont extraits, ce qui profite à l'industrie pharmaceutique et aide à réaliser la sécurité sanitaire pour atteindre l'autosuffisance. Quant à la deuxième base de données sur la biodiversité marine, le ministre a indiqué qu'elle sera mise à la disposition du ministère de l'Environnement en vue de l'exploiter industriellement et alimentairement dans le cadre de la santé du citoyen et de l'environnement. Pour sa part, M. Aoun s'est félicité de la plateforme dédiée aux plantes médicinales, indiquant que les laboratoires nationaux sont capables d'élaborer des études efficaces et d'extraire des produits. Il a annoncé le lancement prochainement en compagnie du ministre de l'Enseignement supérieur, du recensement des herbes médicinales pouvant contribuer au développement de l'industrie pharmaceutique en Algérie, relevant les moyens financiers et matériels exigés par cette opération. Pour sa part, Mme Dahleb a indiqué que cette démarche vise à relancer la production des plantes médicinales au regard de leur importance dans l'économie nationale sur fond de hausse de la demande mondiale, d'autant que ces plantes comptent de multiples usages, notamment dans l'industrie pharmaceutique et la cosmétologie. La ministre a appelé les opérateurs et les chefs d'entreprise spécialisés dans la fabrication de médicaments et des produits cosmétiques à tirer profit des études élaborées au niveau des universités et des centres de recherche pour valoriser la recherche scientifique. Par ailleurs, le coup d'envoi des activités de recherche sur les plantes médicinales a également été donné au niveau de la wilaya de Tissemsilt connue pour sa biodiversité notamment au niveau du parc national Theniet El Had, en attendant l'évaluation de l'opération dans 6 mois. Une convention de coopération a été signée à cette occasion entre le ministère de l'Enseignement supérieur et le ministère de l'Environnement en vue de relancer les bases de la coopération bilatérale et mettre en place les programmes de recherche scientifique liés aux domaines de l'environnement et des énergies renouvelables en cours d'exécution. ***(APS)***

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

اتفاقيات لتعزيز الإندماج المحلي

وقّع مجمع سونلغاز أول أمس، اتفاقيات تعاون مع وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة والتكوين والتعليم المهنيين، في إطار تعزيز الإندماج المحلي وإشراك البحث العلمي في القطاع الاقتصادي، حيث تهدف الاتفاقية الأولى إلى تطوير مشاريع البحث في الجامعات والمعاهد، بينما تهدف الثانية إلى دعم اقتناء سونلغاز وفروعها لحلول مبتكرة تقترحها المؤسسات الناشئة العاملة في قطاع الطاقة، في حين تهدف الاتفاقية الثالثة إلى تدعيم التنسيق بين مراكز التكوين المهني وسونلغاز، لصالح الشباب بما يتماشى مع احتياجات المجمع العمومي.

صَوْتُ الأحرار
SAWT AL-AHRAR

في إطار تعزيز الاندماج المحلي وإشراك البحث العلمي في القطاع الاقتصادي

مجمع سونلغاز يوقع على عدة اتفاقيات تعاون مع ثلاث وزارات

وقع مجمع سونلغاز على عدة اتفاقيات تعاون مع ثلاث وزارات في إطار تعزيز الاندماج المحلي وإشراك البحث العلمي في القطاع الاقتصادي.

ريمة. ب

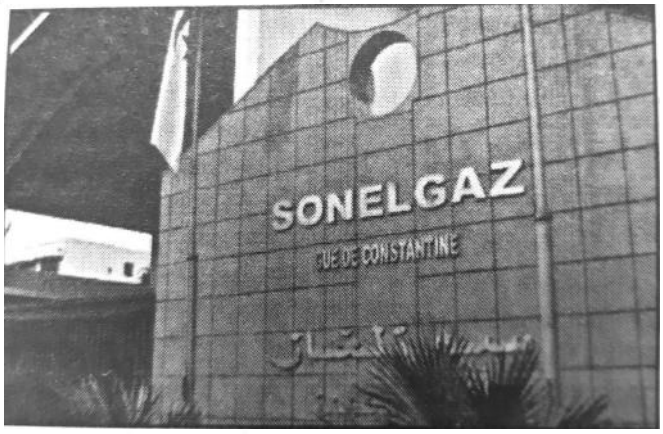

ووقع المجمع العمومي للكهرباء والغاز على اتفاقيات تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ومع وزارة التكوين والتعليم المهنيين بحضور وزراء القطاعات الثلاث.

ووقعت على اتفاقية التعاون بين سونلغاز ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي المديرة المركزية للبحث والتنمية على مستوى المجمع، وسيلة قاصب والمدير العام للبحث العلمي والتطور التكنولوجي على مستوى الوزارة البروفيسور محمد بوحيشة.

وتتعلق هذه الاتفاقية بتطوير مشاريع البحث في إطار تقريب الجامعة ومعاهد البحث من القطاع الاقتصادي.

أما الاتفاقية الموقعة بين سونلغاز ووزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة فقد وقعت عليها ممثلة سونلغاز قاصب والمدير العام للمسرع العمومي للمؤسسات الناشئة الجيريا- فانتور سيد علي زروقي.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم اقتناء سونلغاز وفروعها لحلول مبتكرة تقترحها المؤسسات الناشئة العاملة في قطاع الطاقة لاسيما من خلال الشركة الجزائرية لصناعة الكهرباء والغاز.

سونلغاز: نسبة تكامل تقدر ب 84 بالمئة في مجال التوزيع

من جهة أخرى، صرح المدير العام للمجمع مراد عجال خلال ندوة صحفية على هامش حفل التوقيع أن سونلغاز حققت خطوة عملاقة في تخفيض فاتورة الاستيراد سيما في قطاع التوزيع حيث تتجاوز نسبة الإدماج 84 بالمئة، مضيفا أن المجمع يتطلع إلى رفع هذه النسبة إلى أكثر من 90 بالمئة بحلول 2025 .

إضافة على ذلك، ومنذ سنة 2005 ارتفع عدد الصناعيين في القطاع الوطني للكهرباء من 9 إلى 115 حسب نفس المسؤول، كما ارتفع عدد الصناعيين في فرع الغاز من 6 إلى 31 خلال نفس الفترة. وأضاف قائلا »بفضل القدرات الوطنية يمكننا القول أننا حققنا الاكتفاء فيما يتعلق بتجهيز الشبكات الكهربائية عبر الوطن«.

الشعب
ech chaab

نسبة تكامل تقدر بـ 84 بالمئة في مجال التوزيع

سونلغاز توقع اتفاقيات تعاون مع ثلاث دوائر وزارية

وقع مجمع سونلغاز الثلاثاء بالجزائر العاصمة على عدة اتفاقيات تعاون مع ثلاث وزارات في إطار تعزيز الاندماج المحلي وإشراك البحث العلمي في القطاع الاقتصادي.

وقع المجمع العمومي للكهرباء والغاز على اتفاقيات تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ومع وزارة التكوين والتعليم المهنيين بحضور وزراء القطاعات الثلاث.

ووقعت على اتفاقية التعاون بين سونلغاز ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي المديرة المركزية للبحث والتنمية على مستوى المجمع، وسيلة قاصب، والمدير العام للبحث العلمي والتطور التكنولوجي على مستوى الوزارة البروفيسور محمد بوحيشة.

اما الاتفاقية الموقعة بين سونلغاز ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة فقد وقعت عليها ممثلة سونلغاز قاصب والمدير العام للمسرع العمومي للمؤسسات الناشئة «الجيريا-فانتور» سيد علي زروقي.

وبخصوص الاتفاقية بين سونلغاز ووزارة التكوين والتعليم المهنيين فقد وقع عليها المدير التنفيذي للموارد البشرية لسونلغاز رشيد عبد الصمد ومدير التكوين المتواصل وعلاقات الشراكة على مستوى الوزارة مراد نسيب.

من جهة أخرى، صرح المدير العام للمجمع مراد عجال خلال ندوة صحفية على هامش حفل التوقيع أن سونلغاز حققت «خطوة عملاقة» في تخفيض فاتورة الاستيراد سيما في قطاع التوزيع حيث تتجاوز نسبة الإدماج 84 بالمئة مضيفا أن المجمع يتطلع الى رفع هذه النسبة الى أكثر من 90 بالمئة بحلول 2025 .

L'EXPRESSION
Le Quotidien

DÉVELOPPEMENT DE LA SOUS-TRAITANCE, INTÉGRATION DANS DIFFÉRENTS SECTEURS

Au cœur de la stratégie de Sonelgaz

DEUX PROTOTYPES, d'un détecteur de fuite du monoxyde de carbone et d'une batterie au lithium pour le stockage d'énergie solaire seront présentés prochainement.

MOHAMED TOUATI

Une entreprise qui veut jouer un rôle de premier plan

Sonelgaz ce n'est pas que de l'électricité seulement. La limiter à cette image reviendrait à la caricaturer à réduire des potentialités avérées, insoupçonnées qui lui valent statut d'entreprise majeure de l'économie nationale la plaçant parmi les acteurs de premier plan qui participent à l'émergence d'une économie nationale productrice de richesses.

Le Groupe Sonelgaz se veut, en effet, un outil pour développer la sous-traitance et augmenter le taux d'intégration nationale dans les différents secteurs, en vue de renforcer la politique d'intégration nationale. Un rôle qui se devait d'être signalé. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique l'a mis à l'honneur. La présentation de deux prototypes, dans les semaines à venir, d'un détecteur de fuite du monoxyde de carbone et d'une batterie au lithium pour le stockage d'énergie solaire, dans le cadre de la convention signée en 2022, a été annoncée par Kamel Baddari à l'occasion des travaux du Forum national sous le thème « L'intégration nationale au cœur de la stratégie de Sonelgaz ». L'ex- recteur de l'université de M'Sila a aussi proposé la création d'un joint-venture entre le secteur de l'enseignement supérieur, avec ses diverses structures, et Sonelgaz pour « la modélisation, la fabrication et la commercialisation des produits vers l'étranger, améliorant ainsi la balance commerciale nationale ». Il faut rappeler qu'à ce propos le Groupe Sonelgaz a annoncé avoir réalisé l'autosuffisance et exporter dans plusieurs domaines, dont l'électricité et les équipements de pointe tels que les turbines à vapeur, outre les prestations et services de formation. Le porte-parole du Groupe avait fait état à cette occasion de la réalisation par Sonelgaz (au cours de l'année 2022) d'un chiffre record en matière d'exportations, qui avoisine les 217 millions d'euros, s'inscrivant dans le cadre de la stratégie de l'État relative à l'augmentation du taux d'intégration nationale et à la réduction de la facture des importations. Celà a permis au Groupe public de contribuer à une entrée des devises au pays, en «réalisant de nombreuses opérations, notamment l'exportation d'électricité et d'équipements de pointe tels que les turbines à vapeur et les services de formation», avait déclaré Khalil Hodna.

Une autre corde à l'arc du groupe industriel énergétique national dont le champ d'intervention s'élargit ostensiblement. Le lancement, à l'avenir, de projets collaboratifs avec le Groupe Sonelgaz concernant les compteurs intelligents et les réseaux intelligents «Smart grids» qui nécessitent de changer radicalement les infrastructures et de recourir aux dernières technologies à même de moderniser les ressources énergétiques, a été annoncé par le ministre de l'Economie de la connaissance, des Start-up et des Microentreprises. Yacine El-Mahdi Oualid a, en outre, rappelé les conventions signées précédemment avec le Groupe pour développer le détecteur de fuite du monoxyde de carbone, soulignant que l'intégration était l'une des stratégies adoptées par le ministère afin de créer des passerelles entre les grandes entreprises et les start-up. La ministre de l'Environnement et des Energies renouvelables, Fazia Dahleb a assuré pour sa part que le groupe Sonelgaz sera le principal partenaire pour accompagner les projets liés à l'organisation, le recyclage et la valorisation des déchets à la faveur des moyens locaux de manière a garantir les normes techniques et environnementales dans le respect des lois en vigueur. Autant de projets qui confirment que Sonelgaz est un acteur de premier plan dans le processus de diversification de l'économie du pays. **M.T.**

التكوين

صَوْتُ الأحرار
AL-AHRAR

يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، تعليمية المواد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

برنامج تكوين في اللغة الانجليزية للناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه للموسم الجامعي الحالي

شرع قطاع التعليم العالي في اعتماد برنامج تكوين أساسي في اللغة الانجليزية لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، تعليمية المواد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حسبما أفاد بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وأوضح البيان أنه »في إطار استكمال مساعي قطاع التعليم العالي لاعتماد اللغة الإنجليزية في تدريس الطلبة وتكملة لمخطط التكوين الوطني الذي باشره هذه السنة من أجل تكوين الأساتذة وطلبة الدكتوراه الجدد عن بعد في اللغة الانجليزية، شرع القطاع في اعتماد برنامج تكوين أساسي في هذه اللغة لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، وتعليمية المواد، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال«. وكمرحلة أولى، تم تكليف المؤسسات الجامعية بتسطير برنامج تكويني لفائدة أساتذتها في اللغة الإنجليزية، ابتداء من الموسم الجامعي الحالي، لاسيما منهم أساتذة العلوم والتكنولوجيا، أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين يدرسون المواد الأفقية، مع استهداف مستوى تعلم يوافق درجة) B2(أو)C1(على الأقل على نحو English specific purposes for

وقد شهدت العملية، إلى غاية نهاية شهر مارس المنصرم، حسب المصدر، تسجيل »ما يقارب 9.000 أستاذ باحث اجتازوا امتحان إثبات المستوى)B2(، نجح منهم 4.400 أستاذ، باشروا متابعة الدورة التكوينية الرقمية الأولى عبر المنصة، مع برمجة دورة أخرى لفائدة الأساتذة المتخلفين عن هذه الدورة خلال هذا الأسبوع«. كما تم تسجيل 2200 أستاذ باحث اجتازوا امتحان إثبات المستوى)A2(وسيباشرون قريبا التكوين المقرر لهم حسب الأهداف والتخصصات، على أن يتم توجيه الأساتذة غير الناجحين منهم في هذا الامتحان لمتابعة الدورات التكوينية الخاصة بالمستوى الأول)A1(. وبالموازاة مع ذلك، باشر القطاع في تصميم سلسلة من الدورات التكوينية على شبكة الإنترنت)MOOCS(، مفتوحة ومدمجة، موجهة لطلبة الجامعات الجدد الذين سيلتحقون بها، خاصة منهم الناجحين في شهادة البكالوريا دورة 2023، سيتم تنفيذها بين 20 يوليو و 20 سبتمبر المقبلين، وتشمل هذه الدروس تطوير المهارات في القراءة والكتابة والإنصات والنطق. وفي هذا الإطار، أشارت الوزارة، إلى أنه يتم التفكير حاليا في تعميمها لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر، حيث تهدف هذه العملية إلى ضمان بلوغ الطلبة لمستوى موحد في إتقان اللغة الإنجليزية)B2(، حتى تسهل عليهم عملية اكتساب المعارف وفهم الدروس خلال السنة الجامعية المقبلة، أين سيتم استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعلم. ولنفس الغرض أيضا، برمج القطاع تكوينات تقدم حصرا باللغة الإنجليزية في بعض عروض التكوين ذات الطابع التقني والتكنولوجي، يضيف بيان وزارة التعليم العالي.

ريمة. ب

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تعمم مستقبلا لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر

تكوين طلبة الدكتوراه في اللغة الإنجليزية

شرع قطاع التعليم العالي في اعتماد برنامج تكوين أساسي في اللغة الانجليزية لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة وتعليمية المواد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كمال .ب

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول أمس، في بيان لها، أنه في إطار استكمال مساعي قطاع التعليم العالي لاعتماد اللغة الإنجليزية في تدريس الطلبة وتكملة لمخطط التكوين الوطني الذي باشره هذه السنة من أجل تكوين الأساتذة وطلبة الدكتوراه الجدد عن بعد في اللغة الانجليزية، شرع القطاع في اعتماد برنامج تكوين أساسي في هذه اللغة لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، وتعليمية المواد، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وكمرحلة أولى، تم تكليف المؤسسات الجامعية بتسطير برنامج تكويني لفائدة أساتذتها في اللغة الإنجليزية، ابتداء من الموسم الجامعي الحالي، لاسيما منهم أساتذة العلوم والتكنولوجيا، أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين يدرسون المواد الأفقية، مع استهداف مستوى تعلم يوافق درجة (B2) أو(C1) على الاقل، على نحو English for specific purposes. وشهدت العملية إلى غاية نهاية شهر مارس المنصرم، حسب نفس المصدر، تسجيل ما يقارب 9000 أستاذ باحث اجتازوا امتحان إثبات المستوى (B2)، ونجح منهم 4400 أستاذ باشروا متابعة الدورة التكوينية الرقمية الأولى عبر المنصة، مع برمجة دورة أخرى لفائدة الأساتذة المتخلفين عن هذه الدورة خلال هذا الأسبوع".

كما تم تسجيل 2200 أستاذ باحث اجتازوا امتحان إثبات المستوى(A2، سيباشرون قريبا التكوين المقرر لهم حسب الأهداف والتخصصات، على أن يتم توجيه الأساتذة غير الناجحين منهم في هذا الامتحان لمتابعة الدورات التكوينية الخاصة بالمستوى الأول (A1).

بالموازاة مع ذلك باشر القطاع تصميم سلسلة من الدورات التكوينية على شبكة الإنترنت (MOOCS)، مفتوحة ومدمجة، موجهة لطلبة الجامعات الجدد الذين سيلتحقون بها، خاصة منهم الناجحين في شهادة البكالوريا دورة 2023، سيتم تنفيذها بين 20 جويلية و 20 سبتمبر المقبلين، وتشمل هذه الدروس تطوير المهارات في القراءة والكتابة والإنصات والنطق.

في هذا الاطار أشارت الوزارة، الى أنه يتم التفكير حاليا في تعميمها لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر، حيث تهدف هذه العملية إلى ضمان بلوغ الطلبة لمستوى موحد في اتقان اللغة الإنجليزية (B2)، حتى تسهل عليهم عملية اكتساب المعارف وفهم الدروس خلال السنة الجامعية المقبلة، أين سيتم استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعلم.

ولنفس الغرض، برمج القطاع تكوينات تقدم حصرا باللغة الإنجليزية في بعض عروض التكوين ذات الطابع التقني والتكنولوجي.

الفجر

وزارة التعليم العالي تسعى لاستخدام الإنجليزية كوسيلة للتعلم

تكوين الباحثين والطلبة والناجحين الجدد في البكالوريا في اللغة الإنجليزية

■ شرع قطاع التعليم العالي في اعتماد برنامج تكوين أساسي في اللغة الانجليزية لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، تعليمية المواد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حسب ما أفاد به بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح البيان أنه "في إطار استكمال مساعي قطاع التعليم العالي لاعتماد اللغة الإنجليزية في تدريس الطلبة وتكملة لمخطط التكوين الوطني الذي باشره هذه السنة من أجل تكوين الأساتذة وطلبة الدكتوراه الجدد عن بعد في اللغة الانجليزية، شرع القطاع في اعتماد برنامج تكوين أساسي في هذه اللغة لفائدة الطلبة الناجحين في مسابقة الالتحاق بالدكتوراه بعنوان سنة 2022-2023، يضاف إلى تكوينهم في الفلسفة، وتعليمية المواد، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال".

وكمرحلة أولى، تم تكليف المؤسسات الجامعية بتسطير برنامج تكويني لفائدة أساتذتها في اللغة الإنجليزية، ابتداء من الموسم الجامعي الحالي، لاسيما منهم أساتذة العلوم والتكنولوجيا، أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين يدرسون المواد الأفقية، مع استهداف مستوى تعلم يوافق درجة (B2) أو(C1) على الاقل على نحو English for specific purposes

وقد شهدت العملية، إلى غاية نهاية شهر مارس المنصرم، حسب المصدر، تسجيل "ما يقارب 9.000 أستاذ باحث اجتازوا امتحان اثبات المستوى (B2)، نجح منهم 4.400 أستاذ، باشروا متابعة الدورة التكوينية الرقمية الأولى عبر المنصة، مع برمجة دورة أخرى لفائدة الأساتذة المتخلفين عن هذه الدورة خلال هذا الأسبوع".

كما تم تسجيل 2200 أستاذ باحث اجتازوا امتحان إثبات المستوى (A2) وسيباشرون قريبا التكوين المقرر لهم حسب الأهداف والتخصصات، على أن يتم توجيه الأساتذة غير الناجحين منهم في هذا الامتحان لمتابعة الدورات التكوينية الخاصة بالمستوى الأول (A1)، يضيف البيان.

وبالموازاة مع ذلك، باشر القطاع في تصميم سلسلة من الدورات التكوينية على شبكة الإنترنت (MOOCS)، مفتوحة ومدمجة، موجهة لطلبة الجامعات الجدد الذين سيلتحقون بها، خاصة منهم الناجحين في شهادة البكالوريا دورة 2023، سيتم تنفيذها بين 20 يوليو و 20 سبتمبر المقبلين، وتشمل هذه الدروس تطوير المهارات في القراءة والكتابة والإنصات والنطق. وفي هذا الاطار، أشارت الوزارة، الى أنه يتم التفكير حاليا في تعميمها لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر، حيث تهدف هذه العملية إلى ضمان بلوغ الطلبة لمستوى موحد في اتقان اللغة الإنجليزية (B2)، حتى تسهل عليهم عملية اكتساب المعارف وفهم الدروس خلال السنة الجامعية المقبلة، أين سيتم استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعلم.

ولنفس الغرض أيضا، برمج القطاع تكوينات تقدم حصرا باللغة الإنجليزية في بعض عروض التكوين ذات الطابع التقني والتكنولوجي، يضيف بيان وزارة التعليم العالي.

■ ح.ن

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الشعب

الباحثان مبرك ومهري يضعان "التّجارة الإلكترونية" تحت مجهر الدّرس

الآليـات القانونيـة لحمايـة البيانـات الرّقميـة

أصدرت المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، في عددها الثاني لعام 2023، مقالا وقّعه الباحثان عز الدين مبرك ومحمد أمين مهري، من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المدية، اختص بالبحث في "الآليات القانونية لحماية البيانات الرقمية في بيئة التجارة الإلكترونية"، وذلك بقصد دراسة ما أعدّ المشرع الجزائري للحفاظ على البيئة الرقمية، بعد التطور السريع الذي شهدته، مع احتمالات تعرضها إلى مخاطر إلكترونية تستهدف المساس بالبيانات الرقمية للأشخاص المتعاملين فيها، ما يستدعي تدخل مختلف الفاعلين في مجال أمن المعلومات لحمايتها، بتطبيق آليات قانونية وتقنية فعالة.

تقديم: توفيق العارف

الحلقة الأولى

قدّر الباحثان مبرك ومهري، أنّ البيئة الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية تعتبر من أكثر البيئات الرقمية عرضة للجرائم الإلكترونية، كونها تشكّل بنوكاً للمعلومات ومستودعات رقمية هامة لدى المورد الإلكتروني، تتضمّن بيانات شخصية للمستهلكين الإلكترونيين، وهذا ما دعا المؤسس الدستوري، يقول الباحثان، إلى تكريس حمايتها تجسيداً لمبادئ الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن حماية حقوق الإنسان، والتي واكبها المشرّع الجزائري من خلال سنّ لنصوص قانونية تهدف إلى حماية المعطيات الشخصية للأشخاص الطبيعيين، لاسيما في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث عكف على بذل جهوده لوضع آليات قانونية فعالة لحماية هذه البيانات، وتستجيب للتطورات الحاصلة في البيئة الرقمية.

واقع الحال..

بدأ الباحثان مبرك ومهري بالحديث عن التغيرات التي طرأت على شتى مجالات الحياة التي نتجت عن التطور التكنولوجي السريع، وقالا: "في الشأن التجاري على سبيل المثال، نجد أنّ بيئة المعاملات التجارية قد تأثرت بهذا الزخم التكنولوجي بشكل مباشر، فأصبحت المعاملات التجارية تمارس إلكترونياً وعن بعد، باستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، وكذلك الأمر بالنسبة لعقود التجارة الإلكترونية التي أضحت تبرم في مجلس عقد افتراضي ودون الحضور الفعلي للأطراف".

وقال الباحثان إنّ "الاستخدام الواسع للوسائل الاتصالات الحديثة، لاسيما في مجال التجارة الإلكترونية، أدّى إلى ظهور أسواق إلكترونية مفتوحة لجمهور المستهلكين على المستويين الوطني والدولي، ينشطها الموردون الإلكترونيون من خلال ممارسة نشاطاتهم التجارية بطرق سريعة ومؤمّنة، وهذا ما يعزّز مبدئي السرعة والائتمان اللذين يعتمدهما القانون التجاري. بالرجوع للفترة الصحية التي عاشها العالم خلال السنتين الأخيرتين، جراء الوضعية الوبائية التي مست معظم الدول بسبب جائحة كورونا "كوفيد 19"، والتي أدّت إلى غلق شبه كلي للأسواق والمساحات التجارية التقليدية، فكانت سبباً مباشراً لفتح المجال أمام أسواق التجارة الإلكترونية على المستوى الوطني والدولي، على غرار سوق أمازون (Amazone)، سوق علي بابا إكسبرس (Alibaba)، أبياي (Ebay)، واد كنيس (Ouedknis) جوميا (Jumia) بالجزائر.

هذه الأسواق الإلكترونية وغيرها – يقول مبرك ومهري – انتشرت في مختلف أنحاء العالم، لتمارس فيها مختلف النشاطات التجارية، كالإشهار، التسويق، التعاقد، الفوترة، البيع، الدفع الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على شبكة الاتصالات الإلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ممّا أدّى إلى استحداث بيئة رقمية تتضمن قواعد بيانية وبنوكاً للمعلومات، تحتوي كماً هائلاً من المعطيات الشخصية للمستهلكين الإلكترونيين، وهو ما جعلها عُرضة للعديد من الجرائم المعلوماتية كالقرصنة، الجوسسة، الاختراق، تحوير المعطيات، وغيرها من الجرائم؛ لهذا بات من الضروري وضع آليات قانونية فعّالة لحماية هذه البيانات من المخاطر المحدقة بها، والتي تؤدّي حتماً إلى الإضرار بالأمن الاقتصادي والتجاري للأفراد والمؤسسات.

بناء السؤال..

الواقع الجديد إذن، أنتج بيئة رقمية في الحقل التجاري، تتطلّب رؤية أكثر وضوحا من أجل حماية ذلك الكمّ الهائل من المعلومات، ومن هنا، طرح الباحثان السؤال التالي: هل الآليات القانونية المكرّسة لحماية البيانات الرقمية في عقود التجارة الإلكترونية كافية وفعالة؟

وللإجابة على السؤال ارتأى الباحثان اعتماد المنهج الوصفي حرصا على دراسة الأحكام القانونية المتعلقة بالبيانات الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية، ودراسة المخاطر والتهديدات الإلكترونية التي يمكن أن تمس بها، ثم قيّما مدى فعالية الآليات القانونية المكرّسة لحماية هذه البيانات الرقمية، وكذا الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق هذه الغاية، ولهذا تضمن المقال مبحثين رئيسيين؛ اختص الأول منهما بالإطار المفاهيمي المتعلق بالبيانات الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية والمخاطر المهددة لها، أما الثاني فنظر في مدى فعالية الآليات القانونية المكرّسة لحماية هذه البيانات الرقمية من الجرائم المرتكبة ضدها.

البيانات الرقمية في عقود التّجارة الإلكترونية

أشار الباحثان مبرك ومهري إلى أنّ المشرّع الجزائري "أولى أهمية بالغة لحماية البيانات الرقمية في الفضاءات الإلكترونية لاسيما منها بيئة التجارة الإلكترونية، وهذا تكريساً لما أقرّه المؤسس الدستوري في الفقرة الأخيرة لنص المادة 46 من التعديل الدستوري سنة 2016، التي كرسها أيضاً بموجب المادة 47 من التعديل الدستوري الأخير سنة 2020، وهذا نظراً لأهمية هذه البيانات التي تتضمنها البيئة الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية، والتي تندرج ضمن الحقوق الأساسية للأشخاص، المكفولة بموجب القانون".

وقال الباحثان إنّ المؤسس الدستوري "تناول حماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين في الفقرة الأخيرة لنص المادة 46 من التعديل الدستوري سنة 2016 كما يلي: "حماية الأشخاص الطّبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه"، كما تناول أيضاً تعريف البيانات الرقمية بموجب أحكام القانون رقم 18–07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بالإضافة إلى تعريف أطراف العقد التجاري الإلكتروني بموجب القانون رقم 18–05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

البيانات الرّقمية ذات الطّابع الشّخصي:

فقد تطرّق إليها المشرّع الجزائري بموجب التعريف الوارد في نص المادة 03 من القانون رقم 18–07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ذلك بأنها "كل معلومة بغض النظر عن دعامتها، متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه والمشار إليه أدناه الشخص المعني" بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية".

أما العملية المتعلقة بمعالجة هذه المعطيات ذات الطابع الشخصي – يقول الباحثان – فقد عرّفها كما يلي: "كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم، أو الحفظ أو الملائمة بشكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني والإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف".

ولاحظ الباحثان على هذين التعريفين أنهما وردا على سبيل التعميم، بدليل عبارتي "كل معلومة" و"كل عملية"، التي تفيد بأن كل منها وردت على سبيل المثال لا الحصر، وهو الأمر الذي من شأنه إزالة كافة الإشكالات المتعلقة بطبيعة المعطيات الشخصية التي تكون محلاً للحماية، سواءً كان هذا الشخص طبيعيا أو معنويا، وسواء كانت معطياته الشخصية اسمية أو عائلية أو مهنية أو مالية.

من خلال هذا التعريف القانوني للبيانات الرقمية ذات الطابع الشخصي، بما فيها المتداولة في بيئة التجارة الإلكترونية، يتّضح مدى أهمية هذه البيانات الرقمية التي أقر المشرع حمايتها، باعتبارها من الحقوق الأساسية التي يضمن القانون حمايتها ويعاقب على المساس بها أو انتهاكها.

العقد التّجاري الإلكتروني وتحديد أطرافه:

ذكر الباحثان أنّ المشرّع الجزائري تناول مفهوم العقد التجاري الإلكتروني بموجب التعريف الوارد في نص المادة 06 من القانون رقم 18–05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية كما يلي: "العقد بمفهوم القانون رقم 04 02، الذي يحدّد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ويتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء لتقنيات الاتصال الإلكتروني". أما أطراف العقد الإلكتروني المتمثلة في المستهلك والمورد الإلكترونيين، فعرّفهما المشرع الجزائري بموجب نفس المادة كما يلي:

أولاً: تعريف المستهلك الإلكتروني: "كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمه عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي".

ثانياً: تعريف المورد الإلكتروني: "كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع والخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية. بتحديد المشرع للمفاهيم المتعلقة بالبيانات الرقمية ذات الطابع الشخصي، وكذا تعريفه للعقد التجاري الإلكتروني وتحديد أطرافه المتمثلة في كل من المستهلك والمورد الإلكترونيين، يكون بذلك قد ضبط المصطلحات القانونية المتعلقة بالبيئة الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية، حتى يتسنى له تحديد الجرائم الإلكترونية الماسة بها ومكافحتها عن طريق الآليات القانونية المقررة لحماية البيانات في البيئة الرقمية.

المخاطر الإلكترونية المحيطة بعقود التّجارة الإلكترونية

ذكر الباحثان مبرك ومهري أن المخاطر الإلكترونية الماسة بالبيانات الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية، تتعدّد بحسب طبيعتها وطرق ارتكابها وصفة مرتكبيها، فمنها ما يتعلق بإخلال المورد الإلكتروني بالتزاماته التعاقدية تجاه المستهلك الإلكتروني، ومنها ما يتعلق بالجرائم الإلكترونية المرتكبة من طرف الغير في بيئة التجارة الإلكترونية.

وبخصوص المخاطر الناتجة عن إخلال المورد الإلكتروني بالتزاماته التعاقدية تجاه المستهلك، قال الباحثان إنّ المشرع الجزائري سنّ جملة من الالتزامات القانونية على المورد الإلكتروني، تناولها بموجب القانون رقم 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، وذلك قصد حماية البيانات الشخصية للمستهلكين الإلكترونيين التي تتضمنها قواعد البيانات لديه، والناتجة على إثر المعاملات الإلكترونية التي تتم بينهما في البيئة الرقمية التجارية، حيث تُوزّع هذه الالتزامات عبر مرحلتين للتعاقد الإلكتروني:

أوّلا: مرحلة ما قبل إبرام العقد، يجب على المورد الإلكتروني أن يلتزم بتقديم عروضه التجارية إلكترونياً للمستهلك، دون غش أو تضليل أو تدليس بحيث يجب أن يكون هذا الإعلان المخصص للعروض المقدمة من طرفه بطريقة مرئية، مقروءة ومفهومة ومتضمنة لمختلف المعلومات المتعلقة بخصائص ومميزات السلع أو الخدمات المعروضة، وكذا أسعارها، إلى جانب تقديم المورد الإلكتروني لجميع بياناته المهنية، كما يجب أن توثق هذه المعاملة التجارية بمختلف تفاصيلها في عقد تجاري إلكتروني، يصادق عليه المستهلك الإلكتروني وفقاً لمبدأ سلطان الإرادة، وهذا من أجل حمايته من الإشهارات الإلكترونية المضللة، وتفاديه لجميع المناورات التدليسية التي قد تنجم عن تصرفات المورد الإلكتروني، طبقاً لما ورد في نص المادة 10 من القانون رقم 18–05.

ثانياً: مرحلة إبرام العقد الإلكتروني وتنفيذه: بعد تحقق رضا المستهلك الإلكتروني وقبوله للعرض التجاري المقدم من طرف المورد الإلكتروني، يخضع هذا الأخير للالتزامات التي تضمنتها المادة 11 من نفس القانون والتي تتعلق بشروط إبرام العقد الإلكتروني، الذي يشترط فيه أن يتضمن كافة البيانات الشخصية والمهنية المتعلقة بالعملية التجارية، وكذا وجوب احترامه لحق المستهلك في العدول عن اقتناء السلعة أو الخدمة المعروضة عليه، طبقاً لما ورد في نص المادة 22 من نفس القانون كما يلتزم المورد الإلكتروني أيضاً بتأمين البيانات الشخصية للمستهلكين الإلكترونيين طبقاً للمادة 26 من نفس القانون الوارد نصها كما يلي:

"ينبغي للمورد الإلكتروني الذي يقوم بجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويشكل ملفات الزبائن والزبائن المحتملين، ألا يجمع إلا البيانات الضرورية لإبرام المعاملات التجارية". كما يجب عليه أيضاً أن يحصل على موافقة المستهلكين الإلكترونيين قبل أن يجمع بياناتهم الشخصية، وأن يضمن لهم أمن نظم المعلومات وسرية البيانات المتداولة في بيئة المعاملات التجارية ذات الطابع الإلكتروني، وبذلك يكون المورد قد التزم بالأحكام القانونية المعمول بها في هذا المجال".

وبناء على ما سبق، خلص الباحثان إلى القول إنّ المشرّع بفرضه لهذه الالتزامات القانونية على المورد الإلكتروني، يستهدف حماية البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني، باعتباره طرفا ضعيفا في العلاقة العقدية، وكذا ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية ذات الطابع الإلكتروني.

النشاطات والندوات العلمية

El Watan

UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMERI

RENCONTRES SCIENTIFIQUES AU PROGRAMME

L'université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou prépare une journée d'étude sur la période antique de l'Afrique du Nord. Cette rencontre scientifique, initiée par la faculté des sciences humaines et sociales, portera sur «une étude critique de l'état des connaissances relatives à la période antique et perspectives de recherches». Elle aura lieu le 3 mai prochain à l'auditorium du campus universitaire Tamda. Les initiateurs de ce rendez-vous lancent ainsi l'appel à communications dans lequel ils étalent l'argumentaire de cette manifestation scientifique. *«L'histoire de ce grand pays, qui est l'Algérie, remonte au moins à 2,4 millions d'années, réparties sur des périodes distinctes, depuis la préhistoire à nos jours. La période antique est visiblement la plus riche et la plus marquante de cette longue histoire millénaire. Elle constitue, de ce fait, une phase cruciale dans la transmission des connaissances qui se sont superposées à travers les influences accumulées des différentes civilisations antiques qui se sont succédé sur ce grand et riche territoire de l'Afrique du Nord»*, lit-on dans le texte en question, qui précise que la problématique de cette journée s'articule sur l'apport de cette phase historique dans l'évolution civilisationnelle. Par ailleurs, notons que plusieurs autres rencontres scientifiques nationales sont au programme au niveau de l'université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou. Il s'agit, entre autres, du colloque hybride qu'organisera la faculté des sciences juridiques et des sciences politiques le 3 mai prochain sur le processus des réformes politiques dans les pays africains. Le département de langue et lettres arabes prépare également le 2e colloque national sur la littérature algérienne.

H. Azzouzi

انلحدمات الجامعية

El Watan

RÉSIDENCE UNIVERSITAIRE DE BEN AKNOUN

Un Iftar collectif au profit d'étudiants étrangers

● 452 étudiants et étudiantes originaires de 31 pays africains, asiatiques et arabes ont bénéficié de cette initiative.

Un Iftar collectif au profit de 452 étudiants étrangers a été organisé à la résidence universitaire de Ben Aknoun. *«Dans le cadre de la politique adoptée par l'Etat au profit des étudiants étrangers et à l'occasion du mois sacré du Ramadhan, l'ONOU (Office national des œuvres universitaires) a organisé un Iftar collectif pour les étudiants étrangers résidant à Alger, dont le nombre est de plus de 452 étudiants et étudiantes originaires de 31 pays africains, asiatiques et arabes au niveau des directions des œuvres universitaires est, ouest et centre de la capitale»*, a indiqué le directeur général par intérim de l'ONOU, Fayçal Henin.

Cette initiative a été saluée par les étudiants et les étudiantes qui n'ont pas manqué de remercier les organisateurs, *«ce n'est pas la première fois que l'Office national des œuvres universitaires organise ce genre d'événements. C'est devenu, pour ainsi dire, une tradition qui se répète chaque année. C'est une occasion pour nous de retrouver une certaine chaleur et une convivialité inhérente au mois sacré du Ramadhan»*, confie un étudiant palestinien.

Par ailleurs, le responsable de l'Office a fait état de la prise en charge par ses services de plus de 6700 étudiants étrangers musulmans qui passent le mois de Ramadhan en Algérie, et ce, dans le cadre de la politique de solidarité de l'Etat en faveur de ces étudiants. M. Henin a précisé, dans une déclaration faite à la presse en marge de cet Iftar collectif organisé à la résidence universitaire de Ben Aknoun en l'honneur des étudiants étrangers en Algérie, en présence des cadres de la Direction de la coopération et des échanges universitaires (DCEU), que *«l'ONOU, à travers ses 66 directions, prend en charge, à l'occasion du mois de Ramadhan, plus de 6700 étudiants étrangers, notamment en leur assurant des repas de l'Iftar et du S'hour»*. Dans ce sillage, M. Henin a précisé que l'Iftar collectif *«s'inscrit dans le cadre des efforts consentis par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique pour assurer une prise en charge optimale aux étudiants étrangers»*, et soutenir le label «Study in Algeria», lancé le 16 mars dernier par la tutelle. Il a en outre indiqué que ce label *«permettra d'améliorer la qualité des programmes de formation dispensée par les établissements universitaires et celle des prestations fournies aux étudiants étrangers au niveau des résidences universitaires»*. Evoquant les préparatifs de l'ONOU pour accueillir les étudiants algériens après les vacances du printemps, le même responsable a déclaré : *«Nous avons tenu une réunion en visioconférence avec les directeurs des œuvres universitaires de 66 directions, auxquels nous avons donné des instructions strictes à l'effet de prendre en charge au mieux les étudiants des résidences universitaires durant le mois sacré de Ramadhan.»*

K. Saci